

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٩ مايو ٢٠٠٠

مجلس الامن يفرض حظرا عسكريا على اريتريا واثيوبيا مدته 12 شهرا

نيويورك: صلاح عواد
أسمره: عبد العليم حسن

اندلاع النزاع بين البلدين الذي ادى الى مقتل الآلاف من المدنيين والعسكريين من قبل الطرفين. واعتبرت الاوساط الدبلوماسية ان مجلس الامن سجل اول سابقة باستخدام ما يسمى «العقوبات الذكية» حيث قرر لأول مرة فرض حظر لفترة محددة من الزمن.

وقرر المجلس بعد انتهاء فترة العقوبات ان يقرر ما اذا امتثلت حكومتا اريتريا واثيوبيا لطلبات المجلس وما اذا استمدت العقوبات بنفس الشروط. وهذا يعني ان تمديد الحظر بعد 12 شهرا يحتاج الى قرار جديد من مجلس الامن. وارفق مجلس الامن الفقرة السابقة بفقرة جديدة تنص على انه «يقرر انتهاء العمل بالتدابير المفروضة فورا اذا ابلغ الامين العام عن التوصل الى تسوية سلمية دائمة للصراع». وفي اسمره قام اكثر من 5500 طالب جامعي اريتري امس بمسيرات سلمية طافت شوارع العاصمة.

وردد طلبة جامعة أسمره امس عبارات تندد بالغزو الاثيوبي للأراضي الاريتيرية وطالبوا الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي باتخاذ اجراءات عاجلة وفاعلة تحمي سيادة بلدهم. وعبر الطلبة عن نيتهم الملحة للالتحاق بصفوف الجيش الاريتيري في أية لحظة.

وشهدت العاصمة اسمره امس هدوءاً رغم اعلان السلطات الانسحاب من مدينة بارنتو جنوب غربي اريتريا. وكانت القوات الاريتيرية قد اجلت مواطني بارنتو اولاً وبطريقة منظمة الى مناطق آمنة ثم انسحبت الى مواقع جبلية حصينة.

ووصفت مصادر دبلوماسية موقف مجلس الامن بأنه تجاهل تام لما يحدث وان قراره غير منصف لأن المجلس يعرف رسمياً ان اثيوبيا ستشن الحرب عبر رسالة أبلغته بها اثيوبيا. ويعرف ان اديس أبابا هي التي بدأت الحرب ومع ذلك يعامل الدولتين معاملة واحدة في حين كان من المفترض ان يدين الغزو الذي يستهدف محور سيادة واستقلال ووحدة الأراضي الاريتيرية.

فرض مجلس الامن حظرا عسكريا على اريتريا واثيوبيا مدته 12 شهرا وقد اتخذ المجلس قراره بالاجماع بعد مشاورات مكثفة استمرت اكثر من خمس ساعات. وتبنى المجلس قراره 1298 في وقت متأخر من ليلة اول من امس.

وطالب المجلس الذي فرض لأول مرة عقوبات لفترة محددة لا تزيد على 12 شهرا من جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ومن جميع المنظمات ان تمتنع عن بيع او توريد الاسلحة والعدة ذات الصلة من اي نوع، بما في ذلك الاسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع غيارها الى اثيوبيا واريتريا عن طريق رعاياها او من اراضيها او باستعمال السفن التي ترفع أعلامها او طائراتها بصرف النظر عما اذا كان منشؤها اقاليم هذه الدول.

وادان بقوة مجلس الامن الذي تصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة (فصل العقوبات) استمرار القتال بين اثيوبيا واريتريا. وطالب المجلس الطرفين بوقف جميع العمليات العسكرية على الفور والامتناع عن مواصلة استعمال القوة.

وطالب مجلس الامن باستئناف محادثات السلام الجوهرية في اقرب وقت ممكن ومن دون شروط مسبقة تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية على اساس خطة السلام التي اضطلعت بها منظمة الوحدة الافريقية. وطلب المجلس من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ان ينظر في امكانية ايفاد مبعوثه الشخصي الى المنطقة على سبيل الاستعجال لكي يسعى الى تحقيق وقف فوري للأعمال الحربية واستئناف محادثات السلام لانهاء النزاع الحدودي الدائر بين البلدين منذ عامين. ويعتبر القرار اول اجراء اتخذه مجلس الامن منذ